هذا الوجه لا يلائم كلام المصنف فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا للسؤال المحقق واعتبر
اتصاف الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار اتصاف السؤال بالسؤالية فالمراد بمحقق السؤال
محقق سؤاليته ايضا فالوجه ما ذكره الشارح ولا بعد ان يقال ان القرينة في الحقيقة
انما هي السؤال واما وقوع الكلام جوابا للسؤال فانما يكون قرينة باعتبار السؤال
ودلالته على المحذوف فقول المصنف كوقوع الكلام معناه كقرينة وقوع الكلام والاضافة
لادنى ملابسة والمعنى كالقرينة الحاصلة عند وقوع الكلام جوابا للسؤال وتلك القرينة
هي السؤال واما قوله ان المصنف اعتبر اتصاف الجواب بالجوابية ولا يظهر فرق بينه وبين السؤال
فاذا سلم ان السؤال يجوز ان يراد به ذاته فكذا الجواب والاولى الفرق وايضا
الكلام في نظم الاية لا في الكلام الذي فرض تحققه على تقدير تحققه فالوجه ما ذكره
المحقق قوله والدليل على ان المرفوع فاعل اي لا مبتدا كما زعم بعضهم وقال
انه اولى ليحصل التطابق بين السؤال والجواب لكون السؤال جملة اسمية فحق
الجواب ان يكون مثله واجاب المحقق بان التطابق حاصل حال تقديرا لجملة فعلية
لان قولك من قام مثلا اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام
ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا تعدد فيه الابهام ولما
اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك وتضمنه
معنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة
لعروض تقديم ما يدل على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فينبه بايراد الجواب جملة فعلية
على اصل السؤال فالمطابقة حاصلة في الحقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا امتنع منه
مانع كما في قوله قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها فان قصد
الاختصاص هنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي
رميم قل يحييها الذي وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم فقد وردا على الاصل اذ لا مانع فيهما والفرق بينهما وبين الاول ان القصر في
الاول مقصود لاحتمال ان يعتقدوا الانجاء ببركة الاصنام وليس مقصودا في قوله
قل يحييها الذي لانهم منكرون لاصل الاحياء فلا يسندونه الى الاصنام وكذا خلق
السموات والارض مما لا خلاف للمشركين فيه ولا يترددون ايضا وفيه انهم قد اتفقوا
على الجواب ماذا صنعت ان قدر جملة اسمية بالرفع على انه خبر لمبتدا ولو كان
مفعولا في التحقيق لكان الجواب بالنصب ثم ما ذكره من ان مادة المقدر هنا الفعل هو على
المذهب المختار اعني مذهب الشيخ عبد القاهر واما على مذهب السكاكي فقد اريد الاختصاص
المذكور معارضة لدليل الشارح قوله ضرار بن نهشل في شرح الوصي انه للحارث

ابن نهيك

ابن نهيك وفي شرح المصباح انه للحارث بن نهشل والله اعلم قوله اي تسكنه وتسكته
والباقي انسب بالمعنى والاول انسب بالسؤال المقدر قوله لاجل اذهاب المنايا فقد سبق
ان الجمع المحلى باللام قد يراد به الجنس مجازا عند الاصوليين فصح اطلاق المنايا على الواحدة
ولا حاجة الى الاعتذار بان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب
وهي كثيرة قوله يشكر راجح قد عارض هذه الوجوه المرجحة للبنا للمفعول بوجوه اخر مرجحة
للبنا للفاعل في الشرح فليرجع اليه قوله فعلم في بعض النسخ بالفاء وينبغي ان يكون جواب
لما محذوفا اي حصل الاحتمال فعلم لان الفا لا يدخل في جواب لما الا عند ابن مالك حيث
يكون الجزا جملة اسمية قوله مثل خلقهن العزيز العليم في التمثيل به نكتة فان القرينة
هي السؤال ولا وقوع لها هنا وفيها في الاية التي حذف فيها المسند اعني ولئن سالتهم الى
قوله ليقولن الله لجعل الذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة والحذف في الاخرى للتعويل
عليها مع اتحادها واتحاد المخاطب مما لا يظهر له وجه فالصواب ان الذكر ههنا
لزيادة تقرير المسند اليه وقد تكلف في الجواب عنه بان سقط المخاطب يختلف باختلاف
العوارض والاحوال فيناسب بعضها التعويل على القرينة والحذف وبعضها عدم التعويل
والذكر قوله فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير لم يرد به خروجه من ضابطة الافراد
اذ المقصود ادخاله بل خروجه عن القيد الذي اضيف اليه العدم اعني افادة التقوي
فيدخل في عدم افادة التقوي بل في تلك الضابطة ولو قال فيدخل اي في عدم افادة التقوي
لكان اظهر في المعنى وانسب بسياق كلامه لكنه انما تعرض لخروجه عن الافادة دفعا
لما يتوهم من انه بواسطة افادته تقوي الحكم بالتكرير مندرج في افادة التقوي فيخرج
عن عدمها بل عن الضابطة ايضا كذا بينه المحقق الشريف قوله سلمنا ان ليس المقصود
الحكاية مراده ان ليس القصد فيها الا التخصيص اولا وبالذات والا فالقصد ثانيا لابد
منه اذ لابد من اعتبار القصد في الخواص والمزايا ولذلك لا يثبتون لتراكيب غير
البلغاء خواص ثم ان هذا الجواب وان دفع الاعتراض بتلك الكلمة لا يدفع
لا يدفع الاعتراض بالجملة التي هي خبر ضمير الشان كقل هو الله احد فانه لا تقوي فيها
اصلا ولا المسند سببي بعد قوله ولو سلم الخ يدفعه ويمكن دفعه بوجه اخر وهو انه
في الحقيقة مفرد لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير وان كان جملة صورة
قوله فلهذا اكتفى المصنف بالمثال يعني لم يصرح فلا يراد انه لم يصرح بالقسم الثالث
وهو ذكر المسند سببي دال على ماهية العرف والاتفاق في المعقول ان نحو قوله
جواد لو انه مطلق يعرف بالمماثلة في التحقيق قوله ويمكن ان يصرح به الخ قال